يتضمن تشكيل مجلس «سيادي» لـ 3 سنوات مناصفة.. وتأليف حكومة «كفاءات»

ترحيب واسع باتفاق المعارضة السودانية والعسكر على «المرحلة الانتقالية»

سودانيون يحتفلون بالاتفاق بين المعارضة والمجلس العسكري امس الاول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: توالت، ردود الفعل العربية والغربية، المرحبة بالاتفاق السياسي الذي وقعته «قوى إعلان الحرية والتغيير» قائدة الحراك الاحتجاجي في السودان، مع المجلس العسكري الانتقالي، والذي يتضمن إقامة مجلس سيادي يقود المرحلة الانتقالية لمدة 3 سنوات و3 أشهر، ويتكون من 5 عسكريين و5 مدنيين، إضافة إلى عضو مدني يتوافق عليه الطرفان، ليصبح المجموع 11 عضوا.

كما يتضمن تشكيل «حكومة كفاءات وطنية مستقلة برئاسة رئيس وزراء»، و«إقامة تحقيق دقيق شفاف وطني مستقل لمختلف الأحداث العنيفة التي عاشتها البلاد في الأسابيع الأخيرة».

واتفقا الجانبان أيضا على «إرجاء إقامة المجلس التشريعي والبت النهائي في تفصيلات تشكيله، حالما يتم قيام المجلس السيادي والحكومة المدنية».

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبد اللطيف الزياني، في بيان إنه يرحب بـ«الاتفاق الذي تم التوصل له بين المجلس العسكري، وقوى الحرية والتغيير، بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية بالسودان».

ووصف الزياني الاتفاق بأنه «خطوة إيجابية ومهمة، لتجاوز الظروف الحالية والانطلاق إلى مرحلة جديدة يسودها الأمن والسلام».

بدورها، أعلنت السعودية في بيان ترحيبها بالاتفاق، متطلعة الى أن «تشكل هذه الخطوة المهمة بداية لمرحلة جديدة يسودها الأمن والاستقرار». ووصف الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين، في بيان، اتفاق الخرطوم بـ «الخطوة الإيجابية». وشدد العثيمين، على «أهمية تمسك الطرفين بهذا الاتفاق التاريخي، وسرعة تنفيذه»، مؤكدا استعداد المنظمة لتسخير إمكاناتها لدعم الأمن والتنمية في السودان.

بدوره، أكد الأردن في بيان لوزارة الخارجية على «أهمية الحفاظ على أمن السودان واستقراره وتلبية طموحات شعبه الشقيق». وأعرب عن وقوفه إلى جانب السودان وهو «يعمل على تجاوز تحديات المرحلة لبناء المستقبل الديموقراطي الآمن المنجز الذي يتطلع إليه الشعب الشقيق».

وفي السياق ذاته، أكدت تونس في بيان للخارجية، على «أهمية هذا الاتفاق باعتباره خطوة مهمة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ السودان». كما وصف الاتحاد الأوروبي، في بيان اتفاق الخرطوم بـ «التقدم الكبير». وأكد على أهمية تطبيق كل الأطراف، للاتفاق الذي تم التوصل إليه بـ«حسن نية»، داعيا لتشكيل حكومة مدنية في أسرع وقت.

من جانبها، رحبت كل من تركيا وبريطانيا وإثيوبيا وقطر وفلسطين ومصر واليمن والإمارات والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، بالاتفاق.

وعقب الاتفاق، ارتفعت قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار امس، في تداولات الأسواق الموازية.

وهو ما أكده متعاملون مع الأسواق الموازية، حيث سجل سعر شراء الدولار أمس 59 جنيها، مقارنة بـ 70 جنيها قبل الاتفاق.

الى ذلك، أعلن المدير العام لوزارة التربية والتعليم بولاية الخرطوم، عبدالله محمد نصر، امس، بدء العام الدراسي اليوم، في مرحلتي الأساس والثانوي بالمدارس الحكومية والخاصة، والتعليم الأجنبي.

ترامب يشنّ هجوماً حاداً على جو بايدن ويهدد بترحيل المهاجرين «قريباً جداً»

عواصم ـ وكالات: شنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب هجوما حادا على المرشح الديموقراطي المحتمل لمنافسته في انتخابات الرئاسة المقبلة جو بايدن.

وقال في تغريدة على تويتر بايدن نائب الرئيس السابق باراك أوباما، «هو مشروع بحاجة الى استصلاح. لكن بعض الأشياء لا يمكن إنقاذها». وقال ان: «الصين وغيرها من البلدان التي سرقتنا طوال سنوات تتمنى الآن فوزه». واتهم ترامب بايدن الذي تتقدم حظوظه على منافسيه لنيل ترشيح الحزب الديموقراطي حتى الآن، بأنه «أهمل الجيش، وسلطات تنفيذ القانون، ونظامنا الصحي». وبأنه أضاف زادا في «نسبة الديون أكثر مما فعله الرؤساء السابقون مجتمعين». وبدا واثقا في ختام تغريدته أن بايدن «لن يفوز».

من جهة أخرى، وعد ترامب بأن تبدأ حملات الاعتقال بهدف الترحيل الجماعي للمهاجرين «قريبا جدا»، وذلك في الوقت الذي تعهد فيه مدافعون أميركيون عن المهاجرين بأن مجتمعاتهم ستكون «مستعدة» عندما يأتي ضباط الهجرة.

وجعل ترامب من قضية التصدي للمهاجرين محورا رئيسيا خلال ولايته الأولى وفي مساعيه للفوز بالثانية في 2020.

وكان الرئيس الأميركي قد أجل العملية الشهر الماضي بعد تسرب موعدها للصحافة، غير أنه قال الأسبوع الماضي إن الاعتقالات ستبدأ بعد عطلة عيد الاستقلال في الرابع من يوليو. وقال امس الاول، للصحافيين في البيت الأبيض «ستبدأ قريبا جدا، لكني لا أسميها مداهمات، إننا سنبعد كل من جاءوا بشكل غير قانوني على مدى سنين».

وكانت إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأميركية قد قالت الشهر الماضي إن المداهمات ستستهدف المهاجرين الذين لا يملكون وثائق والذين وصلوا في الآونة الأخيرة إلى الولايات المتحدة، وذلك بهدف كبح موجة تدفق للمهاجرين عند الحدود الجنوبية الغربية.

وتقول الجماعات المدافعة عن حقوق المهاجرين إن التهديد الوشيك للمهاجرين الذين لا يملكون وثائق يضر بمجتمعاتهم وبالاقتصاد الأميركي، إذ إنه يجبر البالغين على التغيب عن العمل والأطفال على عدم الذهاب إلى المدرسة خشية القبض عليهم.

وقالت إلسا لوبيز الناشطة التي تعمل لصالح منظمة (سوموس أون بويبلو أونيدو) المدافعة عن حقوق المهاجرين والعمال في ولاية نيو مكسيكو «يجب أن نكون مستعدين، ليس فقط عندما يعلن ترامب الأمر، لأن هناك اعتقالات تتم كل يوم وهي في ازدياد».

وفي غضون ذلك، صرح الرئيس الأميركي بأنه يفكر في إصدار أمر تنفيذي لتجاوز حكم المحكمة العليا بعدم إضافة سؤال عن الجنسية يعتبر معارضوه أن دوافعه سياسية، في التعداد السكاني الذي يفترض أن يجرى في 2020 في الولايات المتحدة.

من جهتها، قالت وزارة العدل الأميركية إنها ستقدم مبررات قانونية جديدة لتتمكن من إدراج سؤال يفترض أن يرد عليه السكان خلال تعداد 2020، هو «هل يحمل هذا الشخص الجنسية الأميركية؟».

وكانت المحكمة العليا عرقلت إضافة السؤال على الإحصاء الذي سيجرى في 2020، معتبرة أن التبريرات التي قدمتها إدارة ترامب «مصطنعة». وقال ترامب إنه تخلى عن إدراج هذا السؤال المثير للجدل في استمارة التعداد السكاني الذي يجرى كل 10 سنوات في الولايات المتحدة بموجب الدستور الأميركي.

لكن ردا على سؤال لصحافيين عن سعيه لإصدار مرسوم رئاسي في هذا الشأن للالتفاف على قرار المحكمة العليا، قال ترامب: «نفكر في ذلك. لدينا 4 أو 5 طرق للقيام بذلك».

وصرح محامون لوزارة العدل في وقت لاحق في وثائق قضائية بأنهم يبحثون عن حجة قانونية جديدة تبرر إضافة هذا السؤال ويمكن أن تقبل بها المحكمة العليا.

تنظيم «الرئاسيات» خلال 6 أشهر وإطلاق دعوة للحوار الوطني

المعارضة الجزائرية تبحث خارطة طريق للخروج من الأزمة

عواصم ـ وكالات: عقد أقطاب المعارضة الجزائرية امس، مؤتمرا، من أجل بحث خارطة طريق للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد بمشاركة 500 شخصية من مختلف التيارات وممثلين عن جمعيات ونقابات وتحت شعار «من أجل نصرة خيار الشعب».

جاء ذلك، بعد مبادرة الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح بإسناد جلسات الحوار لشخصيات مستقلة عن السلطة.

وقبل الاجتماع الذي عقد في العاصمة الجزائرية، كشفت وسائل إعلام جزائرية عن نص وثيقة تتضمن رؤية المعارضة، وتحتوي على خطة لتنظيم الانتخابات الرئاسية خلال 6 أشهر، وإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات وإطلاق دعوة للحوار الوطني.

وتستغني الوثيقة عن بعض النقاط الخلافية، وهي استبدال رئيس الدولة الحالي بشخصية مقبولة وفق الإجراءات الدستورية، واستبدال الحكومة الحالية المرفوضة شعبيا بحكومة توافقية مقبولة.

كما تم الاستغناء عن عبارة «استبعاد كل رموز النظام السابق المتورطة في الفساد والمرفوضة شعبيا»، ومصطلح «الفترة المؤقتة» الجدلي وتعويضه بـ«الفترة الممهدة للانتخابات».

وخلال افتتاح المؤتمر، قال رئيس الحكومة الأسبق ورئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، إن «المسؤولية الملقاة على عاتقنا تتمثل في الإسهام في ائتلافة جادة لحوار وطني يقتضي حلا للأزمة نحو تلبية المطالب الهادفة، والعادلة، والمشروعة للثورة الديموقراطية السلمية التي أدخلت بلدنا في عهد جديد».

وأوضح أن هذا الحوار «يرمي الى تعديل النظام الانتخابي في كل تدابيره المرتبطة بالانتخابات الرئاسية، وإجرائها في آجال معقولة ومقبولة».

وعن مبادرة الرئيس المؤقت بإسناد جلسات الحوار لشخصيات مستقلة عن السلطة يرى بن فليس أنها مبادرة «عرضت قاعدة ولو أنها غير كاملة يمكن التفاعل معها لوضع معالم الخروج من الانسداد السياسي القائم».

من جهته، دعا رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، إلى حوار قائم على نوايا صادقة والابتعاد عن الصراعات الإيديولوجية، معتبرا مطلب مجلس تأسيسي (إسقاط النظام نهائيا) «خطير» كما أن للمؤسسة العسكرية حسبه فضل تاريخي فيما حققه الحراك.

من جهته، اقترح رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان أن «تبدأ عملية التغيير بتعيين لجنة، تكون متكونة من رجال ونساء نزهاء، تحظى بالقبول من الجميع، وبتفويض لإقامة اتصالات مع جميع الشركاء السياسيين. ستتيح هذه المرحلة من النقاش الاتفاق على جدول أعمال الحوار».

يشار إلى أن هذا المؤتمر قاطعته أحزاب علمانية ويسارية معارضة مثل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وحزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية بدعوى تركيز أصحابه على بحث ملف تنظيم انتخابات رئاسية جديدة.

وتطالب الأحزاب العلمانية بمجلس تأسيسي وبناء جمهورية جديدة، لكن مصادر من مؤتمر المعارضة قالت إن هذه الأحزاب لم توجه لها أصلا دعوة الحضور كون مشروعها مخالفا تماما لما تطرحه أطياف المعارضة المجتمعة.

بعد يوم من إعلان ترامب القضاء عليه 100٪

«داعش» يتبنى هجمات دامية من أفغانستان إلى موزمبيق

عواصم ـ وكالات: تبنى تنظيم داعش أمس هجومين داميين أحدهما في افغانستان وآخر في موزمبيق، وذلك بعد يومين فقط من اعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال احتفالات «يوم الاستقلال» أنه نجح في القضاء على التنظيم بنسبة 100٪ عقب تطهير آخر مواقعه في شرق سورية، قبل اشهر.

وأعلن داعش مسؤوليته أمس عن الهجوم الدامي الليلة قبل الماضية على مسجد في إقليم غزنة بوسط أفغانستان.

وقال عارف نوري المتحدث باسم حكومة الإقليم إن شخصين على الأقل قتلا فيما أصيب 20 آخرون جراء انفجار قنبلة زرعها مقاتلو التنظيم داخل مسجد المحمدية.

وقال التنظيم بدوره إن 40 شخصا أصيبوا في الانفجار.

في موازاة ذلك، قتل سبعة أشخاص بينهم شرطي في شمال موزمبيق في هجوم تبناه أيضا تنظيم داعش بحسب ما أكدت مصادر محلية.

وقتل شرطي وستة مدنيين بينهم طفلان في هذا الهجوم مساء الأربعاء الماضي في قرية لودينغو في مقاطعة نانغاد، كما أكد لوكالة فرانس برس مسؤول محلي من محافظة كابو ديلاغو شمال موزمبيق، دون تفاصيل حول الأسلوب الذي استخدمه المهاجمون.

ومنذ أكتوبر 2017، بدأ المسلحون المتطرفون استهداف القرى المعزولة في كابو ديلاغو، وهي محافظة غنية بالغاز الطبيعي وغالبية سكانها من المسلمين. وقتل أكثر من 250 شخصا في هذه الهجمات، وأجبر الآلاف على مغادرة منازلهم، رغم الحضور القوي للشرطة والجيش في هذه المنطقة الحدودية مع تنزانيا.

وبحسب موقع مجموعة «سايت» الذي يرصد المواقع المتطرفة، نشر داعش بيانا يؤكد مسؤوليته عن هجوم الأربعاء. وهي المرة الثانية التي يتبنى فيها التنظيم هجوما في شمال موزمبيق.

وبحسب ترجمة «سايت»، أكد التنظيم أن مقاتليه «هاجموا ثكنات الجيش في نانغاد في شمال موزمبيق قبل يومين». وقال التنظيم إنه «اشتبك مع العسكريين» وقتل وأصاب عددا منهم بجروح وأجبر الآخرين على الفرار».

مصادر بريطانية وإيرانية تنفي احتجاز ناقلة عملاقة بريطانية في الخليج.. والوكالة الدولية تجتمع الأربعاء لبحث «الاتفاق النووي»

حرب «الناقلات» تعود إلى الواجهة وطهران تعتزم رفع التخصيب فوق 5٪

عواصم ـ وكالات: انضمت أزمة ناقلة النفط الإيرانية «غريس 1» المحتجزة في جبل طارق إلى سلسلة التوترات التي تعصف بالمنطقة، معطوفا عليها إعلان طهران عزمها رفع نسبة تخصيب اليورانيوم الى 5٪ وزيادة مخزونها من الماء الثقيل. ورغم أن إيران نفت احتجاز ناقلة نفط بريطانية في الخليج العربي، لكنها هددت بالرد على احتجاز البحرية الملكية البريطانية ناقلة نفط إيرانية كانت في طرقها الى سورية، في جبل طارق.

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن مصادر لم تسمها نفي طهران لمعلومات انتشرت على تويتر تفيد بأن ناقلة النفط العملاقة (باسيفيك فوياجر) التي ترفع العلم البريطاني جرى احتجازها في الخليج. ووصفتها بالأخبار «بالمفبركة».

وهو ما أكده مسؤول في مجموعة عمليات التجارة البحرية بالمملكة المتحدة لرويترز، قائلا إن الناقلة العملاقة التي كانت قد توقفت في مياه الخليج في ساعة مبكرة من صباح أمس «آمنة وبخير». وأضاف أن «باسيفيك فوياجر» توقفت في إطار إجراء روتيني لتعديل وقت وصولها إلى المرفأ التالي وواصلت سيرها بعد ذلك. غير أن العضو بمجلس الخبراء الإيراني رجل الدين محمد علي موسوي جزائري، حذر بريطانيا من رد فعل بلده على احتجاز مشاة البحرية الملكية البريطانية ناقلة النفط «غريس1» الإيرانية العملاقة في جبل طارق وهي في طريقها إلى ميناء بانياس السوري الخميس الماضي لمحاولتها انتهاك عقوبات الاتحاد الأوروبي على حكومة دمشق.

ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن جزائري: «أقول صراحة إن بريطانيا يجب أن تشعر بالخوف من الإجراءات التي ستتخذها إيران ردا على الاحتجاز غير المشروع لناقلة النفط الإيرانية». وأضاف «أوضحنا أننا لن نصمت مطلقا على التسلط... ومثلما كان ردنا قويا على (واقعة) الطائرة الأميركية المسيرة، سيكون لإيران رد مناسب أيضا على هذا الاحتجاز غير المشروع». وكان قائد في الحرس الثوري الإيراني هدد أمس الأول باحتجاز سفينة بريطانية ردا على احتجاز البحرية البريطانية لناقلة النفط الإيرانية.

بموازاة ذلك، أعلن مستشار بارز للمرشد الأعلى الإيراني آية علي خامنئي أن إيران قد ترفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 5٪، وذلك عشية البدء بتجاوز مستوى التخصيب المحدد في الاتفاق النووي الموقع عام 2015 بين طهران والدول الكبرى.

وقال علي أكبر ولايتي، وهو مستشار خامنئي للشؤون الدولية، إن مستوى التخصيب «سيرتفع حسب حاجات إيران للأنشطة النووية السلمية».

وأعلن ولايتي في مقابلة نشرت أمس الأول على موقع خامنئي أنه بالنسبة إلى «مفاعل بوشهر (فإننا نحتاج) لإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 5٪ (...) تلبية للأنشطة السلمية». ويعمل مفاعل بوشهر الموجود غرب إيران، على الوقود المستورد من روسيا، وتراقبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من كثب.

وقال ولايتي إن الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق النووي العام الماضي، «انتهكت بشكل مباشر الاتفاق النووي فيما يقوم الأوروبيون بانتهاكه بشكل غير مباشر». وتابع «من هنا، فإننا سنرد على انتهاكاتهم بنفس المقدار».

من جهته، كشف رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، مجتبى ذو النور، عن أن إيران رفعت مخزون الماء الثقيل أكثر من الحد المسموح به وفق الاتفاق النووي. ووفقا لوكالة «مهر» الإيرانية، فقد أكد ذو النور أمس أن «الاتفاق النووي يسمح لإيران بتخزين ما يصل إلى 130 طنا من الماء الثقيل. وكانت الولايات المتحدة قد حظرت مبيعات الماء الثقيل الإيراني، ما أدى إلى زيادة مخزون الماء الثقيل في إيران».

وأضاف أن «هذه الإجراءات ليست انتهاكا للاتفاق النووي، حيث تمنح الفقرة 36 منه حق الخروج من الالتزامات إذا لم يف أحد الأطراف بالتزاماته بموجب الاتفاق النووي».

وفي هذا السياق، تعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعا طارئا لمجلسها الأعلى الأربعاء المقبل لبحث برنامج إيران النووي، في جلسة تأتي بناء على طلب من الولايات المتحدة. وقال متحدث باسم الوكالة التابعة للأمم المتحدة إن الاجتماع سيجرى في العاشر من يوليو الجاري.

وأعلن مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون على تويتر ان «الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعقد جلسة خاصة لبحث الأنشطة النووية غير الشرعية لإيران. وفي ضوء أرشيفها السري للأسلحة النووية، يجب أن تخضع إيران لضغوط من أجل التخلي عن طموحاتها النووية».

كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ذكرت سابقا أن إيران تجاوزت سقف مخزوناتها من اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة 3,67٪ المنصوص عليه في الاتفاق النووي ويبلغ 300 كيلوغرام.

ناقلة النفط الإيرانية العملاقة «غريس 1» لاتزال محتجزة في «جبل طارق» (أ.ف.ب)